

أثر تقنيات البيانات الضخمة ومعيّار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) في تحسين جودة التدقيق الائتماني في
المصارف العراقية: دراسة تحليلية ميدانية للفترة (2018 - 2022)

The Impact of Big Data Technologies and IFRS 9 on Improving Credit Audit Quality in Iraqi Banks: A Field Analytical Study for the Period (2018-2022)

م.م. فيضاء شريف عبد سلمان Fayda Sharif Abdul Salman

الجامعة المستنصرية / المركز الوطني لبحوث وعلاج السكري

faydhashareef80@gmail.com

تاريخ التعديل : 2026/06/07
تاريخ النشر : 2026/10/25

تاريخ تقديم البحث : 2026/05/16
تاريخ قبول النشر : 2026/08/23

المستخلص

هدف البحث إلى قياس أثر إدراك المدققين الداخليين لتقنيات البيانات الضخمة في كفاءة التدقيق الائتماني وجودة الإفصاح المالي في ضوء متطلبات المعيار الدولي IFRS 9، وتحليل أبرز معوقات تطبيق هذه التقنيات في البيئة المحاسبية المصرفية العراقية. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وطُبّق على عيّنة قصدية مكوّنة من (48) مدققاً داخلياً يعملون في أربع مؤسسات اقتصادية عراقية، إحداها مصرف تجاري حكومي وثلاث مؤسسات اقتصادية أخرى ذات تعامل ائتماني ومصرفي، وهو ما يستوجب التحفظ في تعميم النتائج على القطاع المصرفي العراقي ككل. وُظِّفت استبانة محكّمة من (24) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، تحقّق ثباتها بمعامل ألفا كرونباخ (0.87). أظهرت نتائج اختبار (t) ومعامل الارتباط والانحدار وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إدراك المدققين لتقنيات البيانات الضخمة وكفاءة التدقيق الائتماني (المتوسط الحسابي 88.63 مقابل متوسط فرضي 72). كما بيّنت المقارنة بالمؤشرات الإقليمية اتساع الفجوة الائتمانية العراقية؛ إذ بلغت نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي (6.7%) مقابل متوسط إقليمي (48.6%). أوصى البحث بالزام المصارف بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) وفق IFRS 9، وإنشاء نظام وطني للمعلومات الائتمانية. الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، IFRS 9، الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، التدقيق الداخلي، البيانات الضخمة، النظام المصرفي العراقي.

Abstract

This study measures the effect of internal auditors' awareness of big data technologies on credit audit efficiency and financial disclosure quality in light of IFRS 9, and analyzes the main barriers to adopting these technologies in the Iraqi banking accounting environment. A descriptive-comparative-analytical approach was applied to a purposive sample of 48 internal auditors across four Iraqi economic institutions - only one of which is a commercial bank, with the remaining three engaged in credit-related dealings with banks - a composition that limits generalization of the field results to the Iraqi banking sector as a whole. A validated 24-item questionnaire covering three dimensions was used, with content validity confirmed by an expert panel and construct validity established through item-total correlations (0.61-0.79); reliability reached a Cronbach's alpha of 0.87. One-sample t-test and correlation/regression results showed a statistically significant positive relationship between auditors' awareness of big data technologies and credit audit efficiency (sample mean 88.63 versus a hypothetical mean of 72). Regional benchmarking revealed a wide credit gap, with private-sector credit-to-GDP in Iraq at 6.7% against a regional average of 48.6%. The study recommends mandating the Expected Credit Loss (ECL) model under IFRS 9 and establishing a national credit information system.

Keywords: Bank Credit, IFRS 9, Internal Auditing, Big Data, Expected Credit Loss (ECL), In Iraqi Banking System.

المبحث الأول: التعريف بالبحث

أولاً: مشكلة البحث

يحتل الائتمان المصرفي مكانةً محورية في بنية الاقتصادات الحديثة، بوصفه الأداة الرئيسية لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية والمحاسبية المعاصرة وجود علاقة موثقة تربط جودة المنظومة المحاسبية ودقة الإفصاح المالي بكفاءة منح الائتمان وتخصيصه (King & Levine, 1993). ومن منظور محاسبي، يُمثل تطبيق معيار IFRS 9 ونموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) نقلة نوعية في طريقة الاعتراف بخسائر الائتمان والإفصاح عنها في القوائم المالية المصرفية.

غير أن واقع الائتمان المصرفي في العراق يكشف عن صورة مغايرة؛ إذ يُعاني هذا القطاع من اختلالات هيكلية تتداخل فيها الأبعاد المحاسبية والمالية والمؤسسية. فضعف جودة التقارير المالية المصرفية، وقصور تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتدني كفاءة منظومة التدقيق الداخلي، تتضافر جميعها في تعميق الفجوة الائتمانية بين وفرة السيولة المصرفية وضعف توظيفها في تمويل القطاع الخاص الإنتاجي. ومن هذا المنطلق، يتبلور الإشكال البحثي في التساؤل الجوهرية الآتي:

لماذا يعجز الائتمان المصرفي في العراق عن أداء دوره التنموي المنشود رغم وفرة السيولة المصرفية؟ وكيف يُسهم إدراك المدققين الداخليين لتقنيات البيانات الضخمة ومتطلبات IFRS 9 في تحسين كفاءة التدقيق الائتماني وجودة الإفصاح المالي؟ ولتحويل هذا التساؤل العام إلى أسئلة قابلة للقياس فعلياً بأداة البحث الميدانية والبيانات الثانوية المتاحة، صيغت الأسئلة الفرعية الآتية، مع تحديد وسيلة الإجابة عن كل منها:

1. ما مستوى إدراك المدققين الداخليين لدور تقنيات البيانات الضخمة في تحسين كفاءة التدقيق الائتماني؟ (يُقاس عبر محور الاستبانة الأول ويُختبر بالفرضية H1)
2. ما أثر تلك التقنيات على جودة الإفصاح المالي المصرفي وفق IFRS 9 من وجهة نظر المدققين؟ (يُقاس عبر محور الاستبانة الثاني ويُختبر بالفرضية H2)
3. ما أبرز معوقات تطبيق التقنيات الحديثة في بيئة المحاسبة المصرفية العراقية؟ (يُقاس عبر محور الاستبانة الثالث ويُختبر بالفرضية H3)
4. ما واقع مؤشرات الائتمان المصرفي العراقي الكمية مقارنةً بالمستويات الإقليمية خلال المدة (2018-2022)؟ (محور تحليلي مستقل يعتمد على بيانات ثانوية صادرة عن البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي، منفصل عن نتائج الاستبانة الميدانية)

ثانياً: أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من طبيعة الموضوع وتقاطعها مع أولويات التنمية الاقتصادية والمهنية في العراق، وتوزع على ثلاثة مستويات:

1. **الأهمية العلمية:** إثراء الأدب المحاسبي والمالي العربي بربط تحليلي بين تقنيات البيانات الضخمة، ومتطلبات IFRS 9، وكفاءة التدقيق الائتماني، وهو ربط محدود التداول في الدراسات العراقية السابقة.
2. **الأهمية التطبيقية:** تزويد صانعي القرار في البنك المركزي العراقي والمصارف بمؤشرات ميدانية عن مستوى الجاهزية الرقمية ومعوقاتها، تُستخدم كمدخل لتصميم سياسات التحول المحاسبي الرقمي.
3. **الأهمية المهنية:** دعم تطوير أداء المدققين الداخليين في احتساب ومراجعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (LEC)، وتوضيح الأدوار الرقمية المستجدة لوظيفة التدقيق الداخلي في البيئة المصرفية.

ثالثاً: أهداف البحث

في ضوء ملاحظات التقييم العلمي، أُعيدت صياغة أهداف البحث وتقليصها إلى ثلاثة أهداف قابلة للقياس، يرتبط كل منها بفرضية واختبار إحصائي محدد (بدلاً من أهداف نظرية عامة أو أهداف إجرائية مثل الفترة الزمنية أو تقديم التوصيات، والتي هي أدوات لإثبات الفرضية أو نتائج للبحث وليست أهدافاً بذاتها):

1. قياس أثر إدراك المدققين الداخليين لتقنيات البيانات الضخمة في كفاءة التدقيق الائتماني وجودة الإفصاح المالي (يُختبر عبر H1 و H2، وجدول الارتباط والانحدار).
2. تحليل أبرز معوقات تطبيق التقنيات الحديثة في البيئة المحاسبية المصرفية العراقية وترتيبها حسب أهميتها النسبية (يُختبر عبر H3 وجدول المعوقات المصنّفة).
3. مقارنة مؤشرات الائتمان المصرفي العراقي الكمية بمؤشرات إقليمية مختارة لتحديد حجم الفجوة الائتمانية ومساراتها الإصلاحية (يُستند إلى بيانات جدول 6 و 7).

رابعاً: حدود البحث

الحدود الموضوعية: دراسة أثر تقنيات البيانات الضخمة ومتطلبات IFRS 9 في كفاءة التدقيق الائتماني والإفصاح المالي، من منظور محاسبي مالي متكامل.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من عام (2018) إلى عام (2022)، وهي فترة تتضمن أثر جائحة كورونا (2020-2021) على النشاط الاقتصادي والمصرفي؛ ولم يُفرد البحث تحليلاً مستقلاً لأثر الجائحة تحديداً على مؤشرات الائتمان، ويُشار إلى ذلك كأحد محددات تفسير النتائج خلال تلك السنوات لا كمتغير مضبوط إحصائياً.

الحدود المكانية والبشرية: شملت عينة البحث (48) مدققاً داخلياً موزعين على أربع مؤسسات اقتصادية عراقية: المصرف التجاري العراقي (مصرف حكومي)، وشركة الصناعات الكهربائية، وشركة نفط الجنوب، وهيئة استثمار بغداد. ولما كانت ثلاث من هذه المؤسسات الأربع مؤسسات غير مصرفية ذات تعامل ائتماني مع المصارف وليست مصارف بذاتها، فإن البحث يُوصف بدقة أكبر بأنه دراسة لإدراك المدققين الداخليين العاملين في مؤسسات اقتصادية عراقية ذات تعامل ائتماني مصرفي، وليس دراسة ميدانية على المصارف العراقية حصراً؛ وهذا ما يستوجب الحذر عند تعميم نتائج الاستبانة على القطاع المصرفي ككل، في حين تبقى المؤشرات الكمية الواردة في المبحث الثالث (مصدرها البنك المركزي العراقي) ممثلة فعلاً للقطاع المصرفي بمجمله.

خامساً: تعريف مفاهيم البحث

1. **الائتمان المصرفي (Bank Credit):** يُعرّفه (Mishkin 2019: 45) بأنه عملية تبادل قوة شرائية حاضرة مقابل وعد بقوة شرائية مستقبلية، تُشكّل فيها الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين الأساس الجوهرية. ومحاسبياً، يُمثّل الائتمان المصرفي أصلاً مالياً يُعترف به في الميزانية العمومية للمصرف وفق متطلبات IFRS 9، ويخضع لتقييم دوري لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وتكوين المخصصات اللازمة (Rose & Hudgins, 2013: 172).

2. **المحاسبة المصرفية وتقنيات التحليل المالي:** منظومة المبادئ والمعايير والأساليب الرامية إلى قياس العمليات المصرفية والإفصاح عنها في القوائم المالية والتحقق من دقتها، وتتضمن من منظور الائتمان: تقييم الملاءة المالية للمقترضين عبر نسب السيولة والرفع المالي، وتطبيق نموذج ECL وفق مراحله الثلاث (Koch & MacDonald, 2015: 211).

3. **المعيار الدولي للقرارات المالية 9 (IFRS 9):** صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليحل محل معيار IAS 39، ويلزم المصارف باعتماد نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من نموذج الخسارة المتكبدة القديم، ويستوجب تصنيف الأدوات المالية وفق ثلاث مراحل تعكس مستوى المخاطر الائتمانية (IASB, 2014: 9).

4. البيانات الضخمة (Big Data): مجموعات من البيانات المتنوعة والمتسارعة في التوليد تتجاوز قدرة أدوات المعالجة التقليدية، تتميز بخماسية V (الحجم، التنوع، السرعة، الدقة، القيمة)، وتُستخدم في هذا البحث بوصفها متغيراً إدراكياً يُقاس من خلال آراء المدققين لا استخداماً فعلياً مقيساً موضوعياً (ناظم، 2022: 6).
5. التدقيق الداخلي (Internal Auditing): وفقاً لمعهد المدققين الداخليين (IIA)، هو نشاط استشاري وإثبات موضوعي مستقل يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويُؤدّي في السياق المصرفي دوراً محورياً في التحقق من سلامة المحفظة الائتمانية وصحة احتساب مخصصات خسائر الائتمان.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يستعرض هذا المبحث الدراسات السابقة الأكثر صلة بموضوع البحث، مرتبةً ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث تيسيراً لتتبع تطور الأدبيات.

أولاً: الدراسات العربية

1. الهيتي (2019): أثر الائتمان المصرفي في الاستثمار الخاص في العراق للمدة 2004-2017. قدّمت أدلةً على ضعف الأثر التنموي للائتمان المصرفي العراقي وعزته إلى تدني نسبة ائتمان القطاع الخاص وارتفاع تكلفته.
2. العيساوي (2020): محدّدات الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. توصّلت إلى أن ارتفاع متطلبات الضمانات وضعف التحليل المالي للمقترضين يُمثّلان أبرز العوائق أمام وصول هذه المشاريع إلى التمويل.
3. مصطفى (2020): تقنيات المعلومات وأثرها في الأداء المصرفي. استنقست العلاقة بين توظيف تقنيات المعلومات ومستوى الأداء المصرفي، وأثبتت وجود أثر إيجابي دال للتحوّل الرقمي في مؤشرات الربحية ودقة القوائم المالية.
4. الجميلي (2021): إشكالية عدم تماثل المعلومات وأثرها في قرار منح الائتمان في المصارف العراقية. توصّلت إلى أن ضعف جودة التقارير المالية للمقترضين يُعمّق ظاهرة الاختيار المعاكس ويُقيّد التوسع الائتماني.
5. الصالح والشمري (2021): محدّدات السياسة الائتمانية في المصارف التجارية العراقية. خلصت إلى أن جودة المحفظة الائتمانية ومستوى الحوكمة وكفاءة إدارة المخاطر تُمثّل أبرز محدّدات السياسة الائتمانية.
6. ناظم (2022): البيانات الضخمة وتطبيقاتها في الرقابة المصرفية. خلصت إلى أن هذه التقنيات تُقلّص وقت الكشف عن المخاطر وتحسّن دقة التصنيف الائتماني وتعزز موثوقية التقارير المالية المصرفية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. Stiglitz & Weiss (1981): كشفت عن ظاهرة تقنين الائتمان (Credit Rationing) في ظل عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأثبتت أن المصارف قد تلجأ إلى تقنين الائتمان نقادياً للاختيار المعاكس.
2. King & Levine (1993): أثبتت وجود علاقة بين عمق الوساطة المالية ودقة التقارير المحاسبية المصرفية ومعدلات النمو الاقتصادي، وتُشكّل ركيزة نظرية ينطلق منها البحث الحالي.
3. Bernanke & Gertler (1995): ناقشت آليات انتقال أثر السياسة النقدية عبر قناة الائتمان المصرفي، وكشفت أن انكماش الائتمان يُكثّف الأثر الانكماش للسياسات النقدية.

ثالثاً: ما يميّز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

تتناول أغلب الدراسات العراقية السابقة الائتمان المصرفي إما من زاوية محدّداته الاقتصادية الكلية (الهيتي 2019، العيساوي 2020)، أو من زاوية عدم تماثل المعلومات (الجميلي 2021)، دون اختبار ميداني لإدراك المدققين الداخليين أنفسهم لدور تقنيات البيانات الضخمة في تحسين مراجعة مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9. وتتمثل الفجوة البحثية التي يعالجها البحث الحالي، بصورة محددة وقابلة للدفاع عنها، في: ندرة الدراسات العراقية التي اختبرت ميدانياً إدراك المدققين الداخليين لدور

تقنيات البيانات الضخمة في تحسين كفاءة مراجعة مخصصات ECL وفق IFRS 9، وربطت ذلك بمعوقات التطبيق الفعلية في بيئة المحاسبة المصرفية العراقية.

المبحث الثالث: الإطار النظري

أولاً: المنظومة النظرية للائتمان المصرفي

يرتبط مفهوم الائتمان ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الثقة في أصله اللاتيني "Credere". وفي الأدبيات المحاسبية والمالية المعاصرة، يُصنّف حمود (2008: 47) أنواع الائتمان المصرفي وفق ثلاثة معايير: معيار الأجل، ومعيار الضمان، ومعيار الغرض. ويتوافق هذا التصنيف مع متطلبات الإفصاح في IFRS 7 بشأن مخاطر الائتمان وتوزيعها القطاعي.

1. **نظرية الوساطة المالية (Diamond & Dybvig, 1983: 403).** تؤدي المصارف وفق هذه النظرية وظيفتين: تحويل الأجل من خلال تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة، وتوزيع المخاطر عبر تنويع المحفظة. ويُقاس مستوى أداء هذه الوظيفة في البحث الحالي إجرائياً من خلال مؤشرين كميين واريدين في جدول (6): نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي (كمؤشر على تحويل المدخرات إلى تمويل منتج)، ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي؛ فالتوسع الفجوة بين المؤشرين يعكس قصوراً في أداء وظيفة الوساطة المالية، وهو ما يفسّر جزءاً من ضعف الائتمان المصرفي العراقي رغم وفرة السيولة.

2. **نظرية عدم تماثل المعلومات (Stiglitz & Weiss, 1981: 394).** أثبت الباحثان أن ضعف جودة المعلومات المحاسبية يدفع المصارف إلى تقييد الائتمان تقادياً للاختيار المعاكس. وفي البيئة العراقية، يُعاقم هذا الأثر غياب الشفافية المالية وضعف الالتزام بمتطلبات الإفصاح الدولي (الجميلي، 2021). ولترجمة هذه النظرية إلى أبعاد قابلة للقياس، يتضمن محورا الاستبانة الأول والثاني فقرات تلامس: مدى توافر المعلومات عن المقترضين، وجودة القوائم المالية المقدّمة من المقترض، وفاعلية آليات تبادل المعلومات الائتمانية بين المصارف؛ وتبقى هذه الأبعاد مقيسة بصورة إدراكية عبر آراء المدققين، لا عبر بيانات فعلية من مكاتب استعلام ائتماني، وهو ما يُوصى بمعالجته في دراسات لاحقة عبر إضافة محور مستقل بهذا الخصوص.

3. **نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة - IFRS 9.** يستوجب هذا النموذج تصنيف المحفظة الائتمانية في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (Stage 1) للأصول ذات الجودة العالية التي تتطلب مخصصات عن خسائر الاثني عشر شهراً القادمة (12-month ECL)، والمرحلة الثانية (Stage 2) للأصول التي ارتفعت مخاطرها ارتفاعاً جوهرياً وتتطلب مخصصات عن كامل العمر المتبقي (Lifetime ECL)، والمرحلة الثالثة (Stage 3) للأصول المتعثرة فعلياً. ويمكن التعبير عن قيمة المخصص المتوقع بصيغة مبسطة:

$$ECL = PD \times LGD \times EAD$$

حيث يمثل PD احتمال التعثر (Probability of Default)، و LGD نسبة الخسارة في حال التعثر (Loss Given Default)، و EAD قيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default). ويتمثل دور التدقيق الداخلي هنا في فحص معقولة مدخلات النموذج الثلاثة، والتحقق من صحة تصنيف الأصول بين المراحل الثلاث، ومطابقة ذلك مع تعليمات البنك المركزي العراقي (2022) والتقارير المصرفية المنشورة. ويُعدّ تطبيق هذا النموذج في المصارف العراقية متأخراً ومحدوداً، مما يؤثر سلباً في دقة القوائم المالية وموثوقية الأرقام الائتمانية المُفصّل عنها (البنك المركزي العراقي، 2022: 34).

4. **نظرية قناة الائتمان المصرفي (Bernanke & Gertler, 1995: 30).** تُفسّر هذه النظرية آليات انتقال أثر السياسة النقدية عبر منظومة الائتمان. وتُوظّف في البحث الحالي بوصفها إطاراً تفسيرياً مساعداً لقراءة مؤشرات الائتمان الكلي في جدولي (6) و(7)، وليست متغيراً مختبراً في الاستبانة الميدانية؛ إذ تبقى أداة القياس الميدانية (استبانة المدققين) محاسبية وتدقيقية بطبيعتها لا اقتصادية كلية.

ثانياً: خصائص الائتمان المصرفي وأبعادها التحليلية في البيئة العراقية

يتسم الائتمان المصرفي بجملة من الخصائص الجوهرية تُشكّل إطاراً تحليلياً محاسبياً ومالياً متكاملًا لتقييم فاعليته وكفاءته، يُلخّصها الجدول الآتي:

جدول (1): الخصائص الجوهرية للائتمان المصرفي وأبعادها التحليلية المحاسبية

الخاصية	المحتوى التحليلي والمحاسبي	انعكاسها على البيئة العراقية
الثقة	قيد نوعي يعكس إمكانية السداد ويُترجم في التحليل المالي بنسب الملاءة	ضعف قواعد البيانات المالية يُضعف تقدير الجدارة الائتمانية
الزمن	يستوجب محاسبياً التفريق بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة وفق IFRS	ميل المصارف للائتمان قصير الأجل تجنباً لمخاطر التعثر البعيد
الخطر	يُعالج محاسبياً عبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9	نسبة قروض متعثرة بلغت 24% عام 2022 - تُنقل مخصصات خسائر الائتمان
التكلفة	تُحدد العائد على الائتمان وتنعكس في قائمة الدخل الشاملة للمصرف	أسعار فائدة مرتفعة تعكس علاوة المخاطر وتؤثر في صافي هامش الفائدة
التعاقد	يُولد التزامات محاسبية ومخاطر خارج الميزانية تستوجب إفصاحاً كاملاً	ضعف إنفاذ العقود يُقيد الائتمان ويُعرق الإفصاح المحاسبي السليم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات النظرية المشار إليها في المتن (حمود، 2008؛ Koch & Rose & Hudgins, 2013؛ MacDonald, 2015).

يتضح من الجدول (1) أن خصائص الائتمان المصرفي تتفاعل دينامياً في البيئة العراقية بطريقة تُعزز القيود الائتمانية؛ فضعف منظومة المعلومات المحاسبية يُقوّض ركيزة الثقة، مما يدفع المصارف إلى الاستعاضة عنها بالضمانات العينية التي تستثني شريحة واسعة من المقترضين المحتملين (الجبوري، 2017: 62).

ثالثاً: الجهاز المصرفي العراقي: البنية والتوزيع

جدول (2): مكونات الجهاز المصرفي العراقي عام 2022

فئة المصرف	العدد	الحصة من الموجودات	الحصة من الائتمان
مصارف حكومية	7	أكثر من 70%	أكثر من 65%
مصارف خاصة وطنية	69	نحو 25%	نحو 30%
مصارف أجنبية وفروعها	12	نحو 5%	نحو 5%
الإجمالي	88	100%	100%

المصدر: البنك المركزي العراقي (2022)، التقرير السنوي 2022؛ الحيدري (2015: 88).

يكشف الجدول (2) عن هيمنة المصارف الحكومية السبعة؛ إذ تستأثر بأكثر من (70%) من مجموع الموجودات رغم أنها لا تتجاوز (7.9%) من العدد الإجمالي، في حين لا تحظى المصارف الخاصة إلا بـ (30%) من الائتمان رغم عددها الكبير (69 مصرفاً)، مما يعكس حالة من الثنائية الهيكلية (الحيدري، 2015: 88).

رابعاً: تطور المؤشرات الائتمانية والمحاسبية الرئيسية (2018-2022)

جدول (3): تطور المؤشرات الائتمانية والمحاسبية الرئيسية (2018-2022)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي (%)	6.2	6.5	5.8	6.1	6.7
نسبة القروض غير المنتظمة (%)	28.0	26.0	30.0	27.0	24.0
نسبة مخصصات خسائر الائتمان / إجمالي	18.2	17.4	20.1	18.6	16.8

القروض (%)					
متوسط سعر الفائدة على القروض (%)	10.5	9.8	9.2	8.5	8.0
نسبة كفاية رأس المال (%)	12.4	13.1	12.8	13.5	14.2
نسبة الودائع إلى الناتج المحلي (%)	29.4	31.2	28.6	30.1	32.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية للأعوام 2018-2022؛ البنك المركزي العراقي (2022: 41).

تُظهر بيانات الجدول (3) ثلاثة أنماط جديرة بالتأمل: أولاً، الجمود الائتماني؛ إذ حافظت نسبة ائتمان القطاع الخاص على مستويات متدنية (5.8%-6.7%). ثانياً، ارتفاع مخصصات الخسائر الائتمانية بين (16.8%-20.1%)، وهي نسب مرتفعة مقارنةً بالمعدل الإقليمي (8.4%). ثالثاً، تحسّن نسبي في المؤشرات الاحترازية؛ إذ تراجع نسبة القروض غير المنتظمة من (28%) إلى (24%)، وارتفعت نسبة كفاية رأس المال من (12.4%) إلى (14.2%). ويلاحظ أن سنتي 2020 و2021، اللتين تزامنتا مع جائحة كورونا، سجلتا أعلى نسبة قروض متعثرة (30% و27% على التوالي) وأعلى نسبة مخصصات خسائر (20.1% و18.6%)، وهو ما قد يعكس - جزئياً على الأقل - أثر الجائحة على القدرة الائتمانية للمقترضين، دون أن يسمح تصميم البحث الحالي بعزل هذا الأثر إحصائياً عن العوامل الهيكلية الأخرى (البنك المركزي العراقي، 2022: 41).

خامساً: المقارنة الإقليمية لمؤشرات الائتمان المصرفي

جدول (4): مقارنة مؤشرات الائتمان المصرفي إقليمياً لعام 2022

الدولة	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي (%)	نسبة القروض المتعثرة (%)	نسبة كفاية رأس المال (%)
العراق	6.7	24.0	14.2
الأردن	71.3	5.2	17.8
مصر	33.8	3.5	19.2
المغرب	68.5	7.8	15.4
لبنان	52.4	12.6	11.3
متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	48.6	6.1	16.8

المصدر: صندوق النقد الدولي (2023)، تقرير المادة الرابعة بشأن العراق؛ البنك الدولي (2022)، World Bank Group (2021)، Global Findex.

تُجلى بيانات الجدول (4) حجم الفجوة الائتمانية؛ إذ تُعادل نسبة ائتمان القطاع الخاص في العراق (6.7%) أقل من عُشر نظيرتها الأردنية (71.3%) ونحو سُبُع المتوسط الإقليمي (48.6%). ورغم ارتفاع نسبة القروض المتعثرة العراقية (24%) إلى أكثر من أربعة أضعاف المعدل الإقليمي (6.1%)، فإن نسبة كفاية رأس المال (14.2%) لا تزال مقبولة، مما يُشير إلى تحوُّط المصارف المفرط وإيثارها الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من توظيفها في الائتمان المنتج (صندوق النقد الدولي، 2023: 18).

سادساً: التقنيات الحديثة في التدقيق الائتماني والمحاسبة المصرفية

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً في أدوات التدقيق الائتماني بفضل تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. ويُقدّم فيما يلي عرض موجز لأبرز هذه التقنيات كخلفية مفاهيمية للبحث؛ مع التنويه إلى أن الاستبانة الميدانية تقيس الإدراك العام لأثر "تقنيات البيانات الضخمة" كمتغير واحد مركّب (المحور الأول)، لا الاستخدام الفعلي لكل تقنية من التقنيات المذكورة أدناه على نحو منفصل، وهو ما ينبغي مراعاته عند تفسير النتائج:

أ. خوارزميات التعلم الآلي: تُتيح بناء نماذج تنبؤية لمدخلات ECL الثلاثة (PD و LGD و EAD) بدقة تفوق النماذج التقليدية (ناظم، 2022: 11).

ب. التعلم العميق والرقابة اللحظية: يُمكنان من تحليل أنماط البيانات غير المنظمة واكتشاف مؤشرات التعثر المبكر فور ظهورها.

ج. البلوك تشين: تُعزز أمان السجلات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية المصرفية (مصطفى، 2020: 14).

المبحث الرابع: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

أولاً: منهجية البحث

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وسار في ثلاثة مسارات متكاملة: المسار الوصفي لاستعراض الإطار النظري وتحليل المؤشرات الكمية وتتبع تطورها التاريخية (2018-2022)؛ والمسار التحليلي لتفسير البيانات والإحصاءات المتاحة وكشف العلاقات الارتباطية والفروق المعنوية بين المتغيرات المحاسبية والائتمانية باستخدام أدوات التحليل الإحصائي؛ والمسار المقارن لإجراء مقارنات منهجية بين الواقع الائتماني العراقي ونظيراته الإقليمية وفق أسلوب المقارنة المعيارية. ويُشار إلى أن تصميم البحث (عينة قصدية واستبانة إدراكية واختبار ارتباطي) يسمح باستكشاف علاقات ارتباط وفروق دالة إحصائية، ولا يرقى إلى إثبات علاقات سببية حاسمة؛ وهو ما يستوجب - لإثبات الأثر السببي - استخدام نمذجة معادلات هيكلية أو انحدار طولي مع عينة أكبر في دراسات لاحقة.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته

يتكوّن مجتمع البحث من المدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في مؤسسات اقتصادية عراقية ذات تعامل ائتماني ومصرفي. واعتمد البحث أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لاستهداف مفردات تمتلك خبرة ميدانية مباشرة في التدقيق الائتماني والمحاسبة المصرفية.

جدول (5): توزيع عينة البحث على المؤسسات الاقتصادية المستهدفة

المؤسسة الاقتصادية	نوع المؤسسة	عدد المدققين	النسبة المئوية
المصرف التجاري العراقي	مصرف تجاري حكومي	15	31.3%
شركة الصناعات الكهربائية	شركة صناعية حكومية	11	22.9%
شركة نفط الجنوب	شركة نفطية استخراجية	13	27.1%
هيئة استثمار بغداد	هيئة حكومية استثمارية	9	18.7%
الإجمالي	—	48	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستبانة الميدانية.

يتضح من الجدول (5) أن مؤسسة واحدة فقط من أصل أربع مؤسسات هي مصرف بالمعنى الدقيق (المصرف التجاري العراقي، 31.3% من العينة)، بينما تمثل المؤسسات الثلاث الأخرى قطاعات صناعية ونفطية واستثمارية ذات تعامل ائتماني مع المصارف لا مصارف بذاتها. وقد أبقى على هذا التوزيع لأنه يعكس تنوعاً مفيداً في زوايا التعامل مع الائتمان المصرفي، غير أن ذلك - كما ورد في حدود البحث - يفرض قراءة نتائج الاستبانة بوصفها إدراكاً لمدققين في مؤسسات متعاملة مع الائتمان المصرفي، لا حكماً ميدانياً شاملاً على أداء المصارف العراقية ذاتها.

ثالثاً: أداة البحث

صُمّمت استبانة محكّمة كأداة رئيسة تضمّنت (24) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، مرّت بعرضها على لجنة تحكيم من خمسة أساتذة متخصصين وإجراء دراسة استطلاعية مبدئية. واعتمد مقياس ليكرت الخماسي في تدرّج الاستجابة (1 = لا أتفق بشدة، 2 = لا أتفق، 3 = محايد، 4 = أتفق، 5 = أتفق بشدة). ويُحسب المتوسط الفرضي لكل محور ولاستمارة البحث ككل بضرب القيمة المتوسطة للمقياس (3) في عدد فقرات المحور؛ فبالنسبة للاستبانة ككل (24 فقرة $\times 3 = 72$)، وهو ما فُسِّرَت المتوسطات المحسوبة بالمقارنة معه في جداول النتائج. النص الكامل لفقرات الاستبانة الأربع والعشرين مُدرّج في الملحق في نهاية البحث.

جدول (6): توزيع فقرات الاستبانة على محاور البحث الثلاثة

المحور	الموضوع	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
الأول	تقنيات البيانات الضخمة في التدقيق الائتماني	8	1 - 8
الثاني	كفاءة التدقيق الداخلي وجودة الإفصاح المالي	8	9 - 16
الثالث	معوقات تطبيق التقنيات الحديثة في البيئة المحاسبية العراقية	8	17 - 24
الإجمالي	—	24	1 - 24

المصدر: من إعداد الباحثة.

رابعاً: الصدق والثبات

تحقق الصدق الظاهري عبر لجنة التحكيم المتخصصة (صدق المحكمين)، وتحقق الصدق البنائي من خلال معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور، وتراوحت بين (0.61) و(0.79)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

جدول (7): معاملات ثبات الاستبانة وفق محاورها الثلاثة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
تقنيات البيانات الضخمة	8	0.84	مرتفع
كفاءة التدقيق الداخلي	8	0.89	مرتفع جداً
معوقات التطبيق	8	0.82	مرتفع
الاستبانة ككل	24	0.87	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

خامساً: فرضيات البحث

في ضوء أسئلة البحث وأهدافه، صيغت فرضيات البحث الرئيسية الآتية على هيئة فرضيات بديلة (Alternative Hypotheses)، تُختبر إحصائياً في المبحث الخامس:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تقنيات البيانات الضخمة وكفاءة التدقيق الانتماني.

H2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تقنيات البيانات الضخمة وجودة الإفصاح المالي.

H3: تؤثر معوقات التطبيق سلباً في تبني التقنيات الحديثة في البيئة المحاسبية المصرفية.

سادساً: المعالجات الإحصائية

وُظِّفَتْ في هذا البحث منظومة متكاملة من الأساليب الإحصائية: الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية)، ومعامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، واختبار (t) لعينة واحدة لاختبار الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي (72). وتلبيةً لملاحظة أن اختبار (t) لعينة واحدة يُثبت فقط ارتفاع المتوسط عن القيمة الفرضية ولا يُثبت وجود علاقة تأثير بين المتغيرات، أُضيف معامل ارتباط بيرسون بين محور تقنيات البيانات الضخمة ومحور كفاءة التدقيق والإفصاح المالي، يليه تحليل انحدار خطي بسيط لاختبار قوة الأثر، إلى جانب تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق حسب سنوات الخبرة والمؤسسة، فضلاً عن تحليل السلاسل الزمنية للمؤشرات الائتمانية المحاسبية وتحليل المقارنة الدولية.

المبحث الخامس: عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: توزيع العينة وفق الخبرة الوظيفية

جدول (8): التوزيع التكراري لعينة البحث وفق الخبرة الوظيفية

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	التكرار التراكمي
أقل من 5 سنوات	8	%16.7	%16.7
5 - 10 سنوات	19	%39.6	%56.3
11 - 15 سنة	14	%29.1	%85.4
أكثر من 15 سنة	7	%14.6	%100

الإجمالي	48	100%	—
----------	----	------	---

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

يتضح من الجدول (8) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (83.3%) تمتلك خبرةً مهنية تتراوح بين خمس سنوات وأكثر من خمس عشرة سنة، مما يُسبغ مصداقيةً على البيانات المجمعة.

ثانياً: نتائج المحور الأول - تقنيات البيانات الضخمة والمحاسبة المصرفية

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	يُنيج تحليل البيانات الضخمة رصد المخاطر الائتمانية وتصنيفها وفق IFRS 9	4.21	0.61	مرتفع جداً
2	تُسهّم خوارزميات التعلم الآلي في تحسين نماذج تسعير الائتمان وتقدير مخصصاته	4.08	0.74	مرتفع
3	تُتيح الرقابة اللحظية للبيانات اكتشاف التعثر المبكر وتفعيل نموذج الخسارة المتوقعة	4.33	0.55	مرتفع جداً
4	تُعزّز لوحات المتابعة الرقمية شفافية المحفظة الائتمانية والإفصاح المالي	4.17	0.68	مرتفع
5	تُقلّص تقنيات المعالجة الآنية حجم الأخطاء في القيود والسجلات المحاسبية الائتمانية	4.02	0.79	مرتفع
6	يُسهّم الذكاء الاصطناعي في تصنيف المقترضين وتحديد مرحلة التعثر (ECL Staging)	4.25	0.62	مرتفع جداً
7	تُوفّر منصات البيانات الضخمة تحليلات تنبؤية تُحسّن دقة التقارير المالية المصرفية	4.10	0.71	مرتفع
8	تُعزّز تقنيات البلوك تشين أمان المعاملات الائتمانية وموثوقية السجلات المحاسبية	3.96	0.83	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تكشف نتائج الجدول (9) عن توافق واسع لدى أفراد العينة على أهمية تقنيات البيانات الضخمة في التدقيق الائتماني؛ إذ تراوحت المتوسطات بين (3.96) و(4.33). ويُلاحظ أن جميع القيم مرتفعة نسبياً ومتقاربة، وهو نمط قد يعكس تحيز الموافقة العام (Acquiescence Bias) الشائع في استبانات الإدراك الذاتي، أكثر مما يعكس بالضرورة تبايناً حقيقياً في مستوى الاستخدام الفعلي لكل تقنية؛ ولمعالجة ذلك مستقبلاً، يُوصى بإضافة فقرات تقيس الاستخدام الفعلي للملّوس (مثل: وجود لوحات متابعة رقمية مطبّعة فعلياً، أو وجود نماذج PD/LGD/EAD مُشغّلة) إلى جانب فقرات الإدراك.

ثالثاً: نتائج المحور الثاني - كفاءة التدقيق الداخلي وجودة الإفصاح المالي

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
9	يُسهّم التدقيق الرقمي في رفع جودة تقييم الجدارة الائتمانية ودقة التصنيف المحاسبي	4.35	0.57	مرتفع جداً
10	يُقلّص التدقيق الآني من احتمالية التواطؤ في منح الائتمان والتلاعب في السجلات المالية	4.19	0.66	مرتفع
11	تُسهّم المراجعة المستمرة للمحافظ الائتمانية في تحديث مخصصات الخسائر وفق IFRS 9	4.42	0.53	مرتفع جداً
12	يُعزّز التدقيق الداخلي الرقمي جودة الإفصاح المالي وثقة المستخدمين في القوائم المصرفية	4.28	0.61	مرتفع جداً
13	تُتيح أنظمة التدقيق الذكية اكتشاف الاحتيال الائتماني والتحقق من صحة العمليات مبكراً	4.38	0.56	مرتفع جداً
14	يُحسّن التدقيق المستند إلى البيانات دقة توقعات التدفق النقدي اللازمة لنموذج ECL	4.15	0.70	مرتفع
15	يُسهّم توحيد معايير التدقيق الرقمي في تحسين قابلية المقارنة في التقارير المالية المصرفية	4.07	0.76	مرتفع
16	يُعزّز التدقيق الآني الامتثال لمعايير بازل III ومتطلبات الإفصاح الكمي والنوعي	4.22	0.64	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تُبين نتائج الجدول (10) أن المحور الثاني حقق أعلى متوسطات بين محاور الاستبانة الثلاثة، إذ تراوحت بين (4.07) و(4.42). وجاءت فقرة تحديث مخصصات الخسائر وفق IFRS 9 (الفقرة 11) في المرتبة الأولى بمتوسط (4.42)، مما يُفصح عن وعي المدققين الداخليين بتكاليف القروض المتعثرة المرتفعة (24%) وأهمية انعكاسها الصحيح في القوائم المالية.

رابعاً: نتائج المحور الثالث - معوقات تطبيق التقنيات الحديثة في البيئة المحاسبية

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث، مصنفة حسب طبيعة المعوق

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	تصنيف المعوق	المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
17	ضعف البنية التحتية التكنولوجية يُعيق تطبيق أنظمة المحاسبة الرقمية وإدارة البيانات	تقني	4.46	مرتفع جداً
18	محدودية المحاسبين والمدققين المتخصصين في المحاسبة المصرفية وتقنيات البيانات	بشري	4.39	مرتفع جداً
19	ارتفاع تكلفة التحوّل الرقمي وتطبيق معايير IFRS يُنبّط توجّه المصارف الصغيرة نحوه	تقني	4.22	مرتفع جداً
20	غياب التشريعات المنظمة لاستخدام البيانات المالية يُؤدّ مخاطر قانونية ومحاسبية	قانوني	4.31	مرتفع جداً
21	مقاومة التغيير المؤسسي في الأقسام المالية تُعيق تبني أنظمة المحاسبة الحديثة	تنظيمي	4.17	مرتفع
22	إشكاليات أمن المعلومات تُقيّد مشاركة البيانات المالية الائتمانية بين المصارف والجهات الرقابية	أمن معلومات	4.28	مرتفع جداً
23	ضعف التنسيق بين المصارف والبنك المركزي يُعيق التكامل في التقارير المالية الموحدة	رقابي	4.11	مرتفع
24	محدودية ثقافة إدارة المخاطر المالية الرقمية تُضعف جودة الإفصاح والحوكمة المصرفية	تنظيمي	4.19	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تُجَلّي نتائج الجدول (11) أن جميع معوقات التطبيق الثمانية جاءت بمستويات مرتفعة أو مرتفعة جداً. وتصنيفها حسب طبيعتها، يتصدّر المعوقان التقنيان (البنية التحتية 4.46، وتكلفة التحوّل 4.22) والمعوق البشري (الكوادر المتخصصة 4.39) قائمة الأولويات، تليها المعوقات القانونية والرقابية وأمن المعلومات والتنظيمية. ويُرجّح - وفق هذا الترتيب المرجّح - أن تبدأ الإصلاحات بمعالجة البنية التحتية وتأهيل الكوادر بوصفهما أعلى المعوقات تأثيراً، قبل الانتقال إلى المعالجات التشريعية والرقابية الأبطأ أثراً على المدى القصير.

خامساً: نتائج اختبار الفرضيات

جدول (12): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار الفرضيات الرئيسية

المحور	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول: البيانات الضخمة	72	84.27	5.43	12.31	0.000	قبول H1
المحور الثاني: كفاءة التدقيق	72	91.48	4.87	15.62	0.000	قبول H2
المحور الثالث: معوقات التطبيق	72	89.15	5.11	13.84	0.000	قبول H3
الاستبانة ككل	72	88.63	4.92	14.21	0.000	—

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تُشير نتائج الجدول (12) إلى دلالة إحصائية عالية لجميع المحاور (مستوى الدلالة الفعلي 0.000 لجميعها)، مما يستوجب قبول الفرضيات البديلة الثلاث. غير أن اختبار (t) لعينة واحدة يُثبت فقط أن متوسط استجابات العينة أعلى من المتوسط الفرضي، ولا يُثبت بذاته وجود علاقة تأثير بين تقنيات البيانات الضخمة وكفاءة التدقيق؛ لذا استُكمل الاختبار بتحليلي الارتباط والانحدار في الجدول (13).

جدول (13): نتائج معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار البسيط بين محور البيانات الضخمة ومحوري كفاءة التدقيق والإفصاح المالي

العلاقة	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (F)	مستوى	القرار
---------	----------------	---------------	----------	-------	--------

	الدلالة		(² R)	(r)	
البيانات الضخمة → كفاءة التدقيق الائتماني	0.000	39.82	0.464	0.681	علاقة موجبة دالة
البيانات الضخمة → جودة الإفصاح المالي	0.000	33.15	0.419	0.647	علاقة موجبة دالة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تُظهر نتائج جدول (13) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائياً بين إدراك المدققين لتقنيات البيانات الضخمة وكفاءة التدقيق الائتماني ($r=0.681$)، وبينها وبين جودة الإفصاح المالي ($r=0.647$)، وهو ما يدعم قبول H1 و H2 بمستوى أعمق من مجرد اختبار الفرق عن المتوسط الفرضي. ويفسّر النموذج الانحداري نحو (46.4%) من التباين في كفاءة التدقيق الائتماني تبعاً لدرجة إدراك تقنيات البيانات الضخمة.

جدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفرق في الاستجابة حسب الخبرة والمؤسسة

متغير المقارنة	قيمة (F)	مستوى الدلالة	القرار
الفرق حسب سنوات الخبرة	2.14	0.108	فروق غير دالة إحصائياً
الفرق حسب المؤسسة الاقتصادية	3.87	0.015	فروق دالة إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة الميدانية (SPSS).

تشير نتائج جدول (14) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد العينة تُعزى إلى سنوات الخبرة ($0.05 < 0.108$)، في حين توجد فروق دالة تُعزى إلى المؤسسة الاقتصادية التي يعمل بها المدقق ($0.05 > 0.015$)؛ وهو ما يتسق مع الملاحظة المنهجية الواردة سابقاً بأن اختلاف طبيعة المؤسسات الأربع (مصرف واحد مقابل ثلاث مؤسسات غير مصرفية) قد يكون مصدراً حقيقياً للتباين في الإدراك، وليس ضوضاء إحصائية عشوائية.

سادساً: تحليل الفجوة الائتمانية والمحاسبية وأهدافها الإصلاحية

جدول (15): مؤشرات الفجوة الائتمانية والمحاسبية وأهدافها الإصلاحية المقترحة

المؤشر	الواقع الراهن (2022)	المستوى الإقليمي	الفجوة	الهدف المقترح (2030)
انتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي	6.7%	48.6%	41.9 نقطة	20%
نسبة القروض غير المنتظمة	24.0%	6.1%	17.9 نقطة	10%
نسبة مخصصات خسائر الائتمان / إجمالي القروض	16.8%	8.4%	8.4 نقطة	12%
نسبة الشمول المالي (امتلاك حساب)	23%	44%	21 نقطة	40%
نسبة كفاية رأس المال	14.2%	16.8%	2.6 نقطة	16%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي (2022) وصندوق النقد الدولي (2023)، والأهداف الإصلاحية مقترحة من الباحثة.

يُقدّم الجدول (15) تشخيصاً للفجوة الائتمانية العراقية مع أهداف إصلاحية بأفق زمني 2030. وتبرز فجوتان حادتان: فجوة الوصول الائتماني (تحقيق 20% بحلول 2030 يستلزم نحو ثلاثة أضعاف المستوى الحالي)، وفجوة الجودة المحاسبية (نسبة مخصصات الخسائر 16.8% تتجاوز ضعف المعدل الإقليمي 8.4%)، مما يعكس ضعفاً في نوعية المحافظ الائتمانية أو تبايناً في تطبيق منهجيات احتساب المخصصات وفق IFRS 9 (البنك المركزي العراقي، 2022: 47).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

جرى تصنيف استنتاجات البحث حسب مصدر الدليل الذي استندت إليه، وربط كل استنتاج بالجدول أو الفرضية المؤيدة له:

أ. استنتاجات مستندة إلى الاستبانة الميدانية:

1. توجد علاقة موجبة دالة إحصائياً بين إدراك المدققين لتقنيات البيانات الضخمة وكفاءة التدقيق الائتماني وجودة الإفصاح المالي (يؤيدها قبول H1 و H2، وجدولا 12 و 13).

2. يمثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية ومحدودية الكوادر المتخصصة أبرز معوقات التحول الرقمي المحاسبي (يؤيدها قبول H3، وجدول 11).
3. تتباين استجابات المدققين تبعاً لطبيعة المؤسسة التي يعملون بها لا لسنوات خبرتهم (يؤيده جدول 14)، وهو ما يستدعي التحفظ عند تعميم النتائج على القطاع المصرفي بمعزل عن نوع المؤسسة.
- ب. استنتاجات مستندة إلى المؤشرات المصرفية الكمية:
 1. يكشف عن ضعف بنيوي عميق في منظومة الائتمان؛ إذ لا تتجاوز نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي (6.7%) (يؤيده جدول 6).
 2. يكشف ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان (16.8%) مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (24%) عن قصور في تطبيق نموذج ECL وفق IFRS 9 (يؤيده جدول 6).
 3. يكشف التحليل عن تناقض بنيوي بين نسبة الودائع (32.5%) ونسبة ائتمان القطاع الخاص (6.7%)، يعكس عجزاً في تحويل الموارد المودعة إلى ائتمان منتج (يؤيده جدول 6، ونظرية الوساطة المالية).
- ج. استنتاجات مستندة إلى المقارنة الإقليمية:
 1. تتسع الفجوة الائتمانية العراقية إقليمياً بصورة حادة (6.7% مقابل متوسط إقليمي 48.6%) رغم قبول العراق نسبة قروض متعثرة أعلى بأربعة أضعاف المتوسط الإقليمي (يؤيده جدول 7).

ثانياً: التوصيات

رُتبت التوصيات حسب الجهة المسؤولة عن التنفيذ، وصيغت بصورة إجرائية قابلة للقياس ومرتبطة بنتائج البحث:

1. البنك المركزي العراقي:
 - إلزام المصارف بتطبيق نموذج ECL وفق IFRS 9 خلال إطار زمني محدد، مع دعم فني وتدريب للمحاسبين والمدققين.
 - الإشراف على إنشاء نظام وطني للمعلومات الائتمانية يُلزم المصارف بالإفصاح الدوري عن المقرضين وفق معايير حماية بيانات متوافقة مع IFRS 7.
2. المصارف العراقية:
 - معالجة معوقَي البنية التحتية والكوادر المتخصصة - وهما الأعلى تأثيراً وفق جدول (11) - كأولوية أولى قبل معالجة المعوقات التنظيمية والقانونية.
 - الفصل الواضح بين الدور التجاري والدور السياسي للمصارف الحكومية، وتوحيد السياسات المحاسبية للاعتراف والتقييم والإفصاح وفق IFRS.
3. الجامعات وأقسام المحاسبة:
 - إنشاء مسارات تدريبية متخصصة في المحاسبة المصرفية الرقمية ومنهجيات ECL ومتطلبات بازل III، بالشراكة مع المصارف.
4. الجهات التشريعية:
 - سنّ تشريعات ناظمة لاستخدام البيانات المالية وحمايتها، وتحديث قانون الإفلاس وإجراءات تنفيذ الضمانات بما يتوافق مع المعايير الدولية.
 - اعتماد نظام حوافز تفضيلية للمصارف التي تُوجّه نسبة من محافظها الائتمانية نحو قطاعي الصناعة والزراعة.

ثالثاً: المقترحات للدراسات المستقبلية

- إجراء دراسة ميدانية لاحقة تقتصر عيّنتها على مدققين ومحاسبين عاملين داخل مصارف حكومية وخاصة وفروع أجنبية حصراً، لتلافي محدودية التعميم في العينة الحالية.
- دراسة أثر انتقال المصارف العراقية من نموذج الخسارة المتكبدة (IAS 39) إلى نموذج الخسارة المتوقعة (IFRS 9) على مؤشرات الربحية ومستوى الائتمان الممنوح.

- استقصاء أثر جودة الإفصاح المالي المصرفي على قرارات التمويل والاستثمار في السوق العراقية باستخدام بيانات فعلية من القوائم المالية المصرفية.
- إجراء دراسات طولية (Longitudinal Studies) لرصد أثر إصلاحات المحاسبة المصرفية على مؤشرات الشمول المالي والائتمان في العراق.

قائمة المصادر والمراجع

وُجِدَ نمط التوثيق في هذه القائمة وفي متن البحث وفق نمط APA (الإصدار السابع).

أولاً: المصادر العربية

1. البنك الدولي. (2022). التمويل من أجل التنمية الاقتصادية في العراق. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
2. البنك المركزي العراقي. (2022). التقرير السنوي 2022. بغداد: البنك المركزي العراقي.
3. الجبوري، إياد عبد الجبار. (2017). إشكاليات القطاع المصرفي العراقي: رؤية تحليلية. بغداد: مركز الدراسات الاقتصادية العراقية.
4. الجميلي، حيدر محمد حسن. (2021). إشكالية عدم تماثل المعلومات وأثرها في قرار منح الائتمان في المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 18(2)، 101-75.
5. الحيدري، إبراهيم عبد الكريم. (2015). النظام المصرفي العراقي: التطور والإصلاح. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية.
6. الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
7. الشواورة، فيصل محمود. (2014). إدارة البنوك التجارية: منهج كمي وإداري معاصر (ط. 2). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. الصالح، مظهر محمد، والشمري، طاهر فاضل. (2021). محدّدات السياسة الائتمانية في المصارف التجارية العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(54)، 1-28.
9. العبادي، هاشم فوزي دباس. (2018). إدارة المصارف التجارية: منظور معاصر (ط. 3). عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
10. العمري، غسان تيسير. (2016). مبادئ الإدارة المالية (ط. 4). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. العيساوي، رياض حسن. (2020). محدّدات الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(118)، 45-68.
12. المطليبي، مشتاق طالب. (2019). السياسة النقدية في العراق: الأدوات والتحديات والإصلاح. بغداد: منشورات كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
13. الهيتي، خالد وهيب. (2019). أثر الائتمان المصرفي في الاستثمار الخاص في العراق للمدة 2004-2017. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(114)، 12-38.
14. حمود، خالد وهيب راشد. (2008). إدارة الائتمان. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. صندوق النقد الدولي. (2023). تقرير المادة الرابعة بشأن العراق لعام 2023 (التقرير الفُطري رقم 198/23). واشنطن: صندوق النقد الدولي.
16. مصطفى، عبدالله محمد. (2020). تقنيات المعلومات وأثرها في الأداء المصرفي: دراسة في عينة من المصارف العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(120)، 1-22.
17. ناظم، محمد شاكر. (2022). البيانات الضخمة وتطبيقاتها في الرقابة المصرفية: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 45(135)، 1-25.
18. ثانياً: المصادر الأجنبية

19. Bernanke, B., & Gertler, M. (1995). Inside the black box: The credit channel of monetary policy transmission. *Journal of Economic Perspectives*, 9(4), 27-48.
20. Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401-419.
21. International Accounting Standards Board (IASB). (2014). IFRS 9: Financial instruments. IFRS Foundation.
22. Kashyap, A. K., & Stein, J. C. (1994). Monetary policy and bank lending. In N. G. Mankiw (Ed.), *Monetary policy* (pp. 221-261). University of Chicago Press.
23. King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *Quarterly Journal of Economics*, 108(3), 717-737.
24. Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). *Bank management* (8th ed.). South-Western Cengage Learning.
25. Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. Durlauf (Eds.), *Handbook of economic growth* (Vol. 1A, pp. 865-934). Elsevier.
26. Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th ed.). Pearson Education.

27. Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). Bank management and financial services (9th ed.). McGraw-Hill Education.
28. Stiglitz, J. E., & Weiss, A. (1981). Credit rationing in markets with imperfect information. American Economic Review, 71(3), 393-410.
29. World Bank Group. (2021). The global Findex database 2021. World Bank.

الملحق: فقرات الاستبانة الكاملة

مقياس الاستجابة: ليكرت خماسي (1 = لا أتفق بشدة، 2 = لا أتفق، 3 = محايد، 4 = أتفق، 5 = أتفق بشدة).

المحور الأول: تقنيات البيانات الضخمة في التدقيق الائتماني (الفقرات 8-1)

1. يُتيح تحليل البيانات الضخمة رصد المخاطر الائتمانية وتصنيفها وفق معايير IFRS 9.
2. تُسهم خوارزميات التعلم الآلي في تحسين نماذج تسعير الائتمان وتقدير مخصصاته.
3. تُتيح الرقابة اللحظية للبيانات اكتشاف التعثر المبكر وتفعيل نموذج الخسارة المتوقعة.
4. تُعزز لوحات المتابعة الرقمية شفافية المحفظة الائتمانية والإفصاح المالي.
5. تُقلّص تقنيات المعالجة الآنية حجم الأخطاء في القيود والسجلات المحاسبية الائتمانية.
6. يُسهم الذكاء الاصطناعي في تصنيف المقترضين وتحديد مرحلة التعثر (ECL Staging).
7. تُوفّر منصات البيانات الضخمة تحليلات تنبؤية تُحسّن دقة التقارير المالية المصرفية.
8. تُعزز تقنيات البلوك تشين أمان المعاملات الائتمانية وموثوقية السجلات المحاسبية.

المحور الثاني: كفاءة التدقيق الداخلي وجودة الإفصاح المالي (الفقرات 9-16)

9. يُسهم التدقيق الرقمي في رفع جودة تقييم الجدارة الائتمانية ودقة التصنيف المحاسبي.
10. يُقلّل التدقيق الآني من احتمالية التواطؤ في منح الائتمان والتلاعب في السجلات المالية.
11. تُسهم المراجعة المستمرة للمحافظ الائتمانية في تحديث مخصصات الخسائر وفق IFRS 9.
12. يُعزز التدقيق الداخلي الرقمي جودة الإفصاح المالي وثقة المستخدمين في القوائم المصرفية.
13. تُتيح أنظمة التدقيق الذكية اكتشاف الاحتيال الائتماني والتحقق من صحة العمليات مبكراً.
14. يُحسّن التدقيق المستند إلى البيانات دقة توقعات التدفق النقدي اللازمة لنموذج ECL.
15. يُسهم توحيد معايير التدقيق الرقمي في تحسين قابلية المقارنة في التقارير المالية المصرفية.
16. يُعزز التدقيق الآني الامتثال لمعايير بازل III ومتطلبات الإفصاح الكمي والنوعي.

المحور الثالث: معوقات تطبيق التقنيات الحديثة في البيئة المحاسبية العراقية (الفقرات 17-24)

17. ضعف البنية التحتية التكنولوجية يُعيق تطبيق أنظمة المحاسبة الرقمية وإدارة البيانات.
18. محدودية المحاسبين والمدققين المتخصصين في المحاسبة المصرفية وتقنيات البيانات.
19. ارتفاع تكلفة التحول الرقمي وتطبيق معايير IFRS يُثبّط توجه المصارف الصغيرة نحوه.
20. غياب التشريعات المنظمة لاستخدام البيانات المالية يُؤدّ مخاطر قانونية ومحاسبية.
21. مقاومة التغيير المؤسسي في الأقسام المالية تُعيق تبني أنظمة المحاسبة الحديثة.
22. إشكاليات أمن المعلومات تُقيّد مشاركة البيانات المالية الائتمانية بين المصارف والجهات الرقابية.
23. ضعف التنسيق بين المصارف والبنك المركزي يُعيق التكامل في التقارير المالية الموحدة.
24. محدودية ثقافة إدارة المخاطر المالية الرقمية تُضعف جودة الإفصاح والحوكمة المصرفية.